

## حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقاربة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية

الباحثة : حسناء الشقوري

باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي

ملخص:

أصبحت حماية الخصوصية الرقمية من أهم القضايا التي تفرضها التحولات التكنولوجية المتسارعة وتنامي الهجمات السيبرانية التي تستهدف المعطيات ذات الطابع الشخصي. وقد تناول هذا الموضوع الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية المعطيات الشخصية، من خلال إبراز المقتضيات القانونية المؤطرة لهذا الحق، خاصة القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، إلى جانب القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، مع الوقوف على دور المؤسسات المختصة، وفي مقدمتها اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. كما تم التطرق إلى التحديات التي تعيق تحقيق حماية فعالة للمعطيات الشخصية، سواء المرتبطة بالتطور السريع للتكنولوجيا، أو تنامي الجرائم والهجمات السيبرانية، أو محدودية الوعي الرقمي وصعوبات التنزيل العملي للنصوص القانونية. وفي المقابل، تمت مناقشة سبل تعزيز الحماية، من خلال تطوير الترسنة القانونية، وتعزيز الأمن السيبراني، والاعتماد على التقنيات الحديثة كالشفير والتوقيع الإلكتروني والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى نشر الثقافة الرقمية وتعزيز التعاون المؤسساتي والدولي. الكلمات المفتاحية: المعطيات الشخصية؛ الخصوصية الرقمية؛ الأمن السيبراني؛ القانون رقم 09.08؛ اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

Protection of Personal Data in Morocco Amid Rising Cyber Threats: A Legal and Technical Approach to  
Achieving a Balance Between Security and Privacy

Hassnae Chakkouri

PhD Researcher at the Faculty of Legal Sciences in Tangier, Abdelmalek Essaâdi University.

### Abstract

Digital privacy protection has become one of the most significant issues arising from rapid technological developments and the increasing growth of cyberattacks targeting personal data. This study addressed the legal and institutional framework for the protection of personal data by highlighting the legal provisions governing this right, particularly Law No. 09.08 relating to the protection of individuals with regard to the processing of personal data, as well as Law No. 05.20 on cybersecurity. It also examined the role of competent institutions, especially the National Commission for the Control of Personal Data Protection.

The study further discussed the challenges hindering effective personal data protection, including rapid technological evolution, the rise of cybercrimes and cyberattacks, limited digital awareness, and difficulties related to the practical implementation of legal provisions. In parallel, the research explored ways to strengthen protection through the development of the legal framework, reinforcement of cybersecurity mechanisms, reliance on modern technologies such as encryption, electronic signatures, and artificial intelligence, in addition to promoting digital culture and enhancing institutional and international cooperation.

**Keywords:** Personal Data; Digital Privacy; Cybersecurity; Law No. 09.08; National Commission for the Control of Personal Data Protection.

## تقديم

يشهد العالم المعاصر تحولاً رقمياً متسارعاً، أفرز ثورة معلوماتية غير مسبقة جعلت من المعطيات الشخصية مورداً استراتيجياً ومحوراً أساسياً في مختلف المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. فقد أضحت هذه المعطيات تشكل العمود الفقري للاقتصاد الرقمي، في ظل الانتشار الواسع للتقنيات الحديثة، كالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة، مما أسهم في تسهيل تدفق المعلومات وتبادلها عبر الفضاء السيبراني. غير أن هذا التطور، رغم ما يحمله من مزايا، أفرز في المقابل تحديات جسيمة تمس بشكل مباشر الحق في الخصوصية، نتيجة تزايد مخاطر الاختراقات والهجمات السيبرانية وتسريب البيانات.

وفي هذا السياق، سعت مختلف التشريعات إلى إرساء قواعد قانونية تهدف إلى حماية المعطيات الشخصية، ومن بينها التشريع المغربي الذي أقر ترسانة قانونية مهمة، على رأسها القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، إلى جانب إحداث مؤسسات متخصصة، من أبرزها اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، التي تضطلع بدور محوري في ضمان احترام قواعد حماية الخصوصية الرقمية. غير أن الطابع المتسارع للتطور التكنولوجي، وتنامي التهديدات السيبرانية، يطرحان تحديات حقيقية حول مدى فعالية هذه المقتضيات القانونية في مواكبة المخاطر المستجدة، خاصة في ظل تعقد الأساليب التقنية للاختراق وصعوبة ضبطها قانونياً.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتقاطع مع حماية الحقوق والحريات الأساسية، وعلى رأسها الحق في الحياة الخاصة، من جهة، ومتطلبات الأمن السيبراني وحماية الأنظمة المعلوماتية من جهة أخرى، مما يستدعي البحث عن مقاربة متوازنة تضمن الحماية القانونية الفعالة دون عرقلة التطور التكنولوجي. كما تبرز أهميته العملية في ارتباطه المباشر بثقة الأفراد في البيئة الرقمية، وبأمن المعاملات الإلكترونية، خاصة في ظل تنامي الاعتماد على الخدمات الرقمية في مختلف مناحي الحياة. وانطلاقاً من ذلك، تثار الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي حد يمكن تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن السيبراني وضمان حماية المعطيات الشخصية في ظل تصاعد التهديدات الرقمية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلان التاليان:

- ما الإطار القانوني والمؤسسي لحماية المعطيات الشخصية لمواجهة التهديدات السيبرانية؟
- وإلى أي حد تسهم الآليات التقنية الحديثة في تعزيز حماية المعطيات الشخصية وضمان الأمن السيبراني دون المساس بالخصوصية؟

وعليه سنتناول الموضوع وفق التصميم التالي:

**المبحث الأول: الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصية في مواجهة التهديدات السيبرانية**

**المبحث الثاني: التحديات القانونية والتقنية لحماية المعطيات الشخصية في ظل التهديدات السيبرانية**

**المبحث الأول: الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصية في مواجهة التهديدات السيبرانية**

إن حماية المعطيات الشخصية لم تعد مجرد مسألة تقنية أو اختيار تنظيمي، بل أضحت التزاماً قانونياً يفرض نفسه في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم. فالتوسع في استخدام الوسائط الإلكترونية، وتزايد الاعتماد على النظم المعلوماتية في تدبير مختلف المعاملات، أفرز واقعاً جديداً أصبحت فيه البيانات الشخصية عرضة لمخاطر متعددة، تتراوح بين الاستغلال غير المشروع والاختراقات السيبرانية المعقدة. وهو ما استدعى تدخل المشرع لوضع قواعد قانونية تضبط كيفية جمع هذه المعطيات ومعالجتها، وتضمن حمايتها من كل مساس محتمل.

وفي هذا السياق، سعى المشرع المغربي إلى بناء منظومة قانونية تروم تأطير حماية المعطيات الشخصية، من خلال سن قواعد تشريعية واضحة وإحداث أجهزة رقابية متخصصة، من أبرزها اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي التي تضطلع بمهمة السهر على احترام الضوابط القانونية في مجال حماية الخصوصية الرقمية. غير أن التطور السريع للتهديدات السيبرانية، وما يواكبه من تعقيد في أساليب الاختراق، يطرح تحدياً حقيقياً أمام فعالية هذه الترسنة القانونية، ويكشف عن حدود قدرتها على مواكبة الواقع الرقمي المتجدد.

وعليه، فإن الإحاطة بالإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصية تقتضي ليس فقط استعراض الأسس التشريعية والمؤسسية التي يقوم عليها، بل أيضاً تحليل مدى قدرته على التصدي للتهديدات السيبرانية المتزايدة، وهو ما سيتم تناوله من خلال مطلبين أساسيين.

### المطلب الأول: الأساس التشريعي لحماية المعطيات الشخصية

تعد الخصوصية امتداداً طبيعياً للحق في الحياة الخاصة في العصر الرقمي، وهي ترتبط أساساً بالمعطيات الشخصية التي يتم تداولها عبر الانترنت. ويقصد بها "حق الفرد في ان يكون له التحكم والسيطرة على بياناته الرقمية، ومعرفة كيفية جمعها، معالجتها وتخزينها، كما ومشاركتها في البيئة الرقمية".

وتشمل هذه البيانات معلومات عن الهوية، السلوك والموقع ثم الأنشطة على الشبكة، بل وحتى البيانات البيومترية. وللحديث عن الأساس التشريعي لحماية المعطيات الشخصية وجب التطرق إلى الإطار القانوني المنظم لها، ثم الحديث عن المؤسسات المتدخلة للرقابة على تطبيق هذه مقتضيات..

#### الفقرة الأولى: الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصية

يعتبر حق حماية الحياة الخاصة بمثابة ضمانة دستورية لحماية المعطيات الشخصية للأفراد وذلك ما يستفاد من مضمون الفصل 27 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، وعليه فقد ارتكزت مجموعة من القوانين المتعلقة لحماية المعطيات الشخصية بدءاً بقانون 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب إلى حدود قانون 09.08.

#### أولاً: حماية المعطيات الشخصية بمقتضى القانونين 03.03 و 07.03

إنّ المشرع المغربي في القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب قد أشار إلى المعطيات بشكل عام دون تخصيص لطابعها الشخصي، وذلك في سياق استثنائي طبعته الأحداث الإرهابية التي شهدتها المغرب سنة 2003. وقد تضمن هذا القانون مقتضيات تهم الجرائم المرتبطة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، خاصة عندما تُستعمل في إطار مشروع إرهابي، بما يعكس وعي المشرع بخطورة توظيف التكنولوجيا المعلوماتية لأغراض إجرامية أو إرهابية.

ويكتسي هذا القانون أهمية خاصة باعتباره من أوائل التشريعات المغربية التي نصّت صراحة على الإجرام المعلوماتي كوسيلة لارتكاب أفعال إرهابية، سواء في إطار مشروع فردي أو جماعي يستهدف المس الخطير بالنظام العام عبر التخويف أو التهيب أو العنف. وفي هذا الإطار، حدد الفصل 1-218 مجموعة من الأفعال المجرّمة على سبيل الحصر، من بينها الجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات. 205

غير أن الإشارة إلى هذا النوع من الجرائم، خاصة في البند السابع من الفصل المذكور، أثارت إشكالاً قانونياً آنذاك، بالنظر إلى غياب تأطير جنائي خاص بها داخل القانون الجنائي المغربي. وهو ما دفع المشرع إلى التدخل لسد هذا الفراغ التشريعي من خلال سنّ القانون رقم 07.03 المتعلق بالإخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات، والذي أصبح يشكل الإطار القانوني المرجعي لتجريم هذا النوع من الأفعال، مع مراعاة خصوصية الإجرام المعلوماتي وتطوره.

204 ظهير شريف رقم 1.03.140 صادر في 26 ربيع الأول 1424 (28 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 03.03 المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

205 خالد عثمان، مكافحة الجريمة المعلوماتية في ضوء التشريع المغربي، مجلة العلوم الجنائية عدد أول 2014 ص 41.

أما قانون 07.03 المتمم لمجموعة القانون الجنائي المغربي فيعد خطوة تشريعية أساسية هدفت إلى سدّ الفراغ القانوني في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، ولا سيما تلك المرتبطة بالإخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات. وقد تضمن هذا القانون تسعة فصول، تمتد من الفصل 3-607 إلى الفصل 11-607 من القانون الجنائي المغربي، مما يعكس إرادة المشرّع في مواكبة التطورات الدولية والتشريعات المقارنة في مجال مكافحة الجريمة المعلوماتية.

وقد عرفت الجريمة المعلوماتية بالمغرب خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً وتعدداً في أنماطها، الأمر الذي استدعى تدخلاً تشريعياً خاصاً لتنظيمها وتأطيرها. وفي هذا السياق، يُلاحظ أن المشرّع المغربي لم يُقدّم تعريفاً صريحاً لمفهوم "نظم المعالجة الآلية للمعطيات"، ويبدو أن هذا الاختيار كان مقصوداً، حيث ترك مهمة تحديد هذا المفهوم للفقهاء والقضاء، باعتبارهما الجهتين القادرتين على مواكبة التطبيق العملي للنصوص القانونية. كما يمكن تفسير هذا التوجه بكون المجال المعلوماتي يتسم بالدينامية والتطور المستمر، مما يجعل أي تعريف جامد عرضة للتقادم في ظل التسارع الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يُضفي نوعاً من المرونة على النص القانوني. 206

ومن جهة أخرى، يتقاطع هذا التوجه مع ما سلكه المشرّع المقارن، لاسيما في التشريع الفرنسي المتعلق بالغش المعلوماتي لسنة 1988، حيث لم يتم بدوره وضع تعريف محدد لنظام المعالجة الآلية للمعطيات، بل تم الاكتفاء بتحديد صور الأفعال المجرّمة المرتبطة به والعقوبات المقررة لها. وهو ما يعزز الطابع العملي للتشريع، من خلال التركيز على الأفعال الإجرامية بدل الانشغال بالتعريفات النظرية التي قد لا تواكب التطور التقني. 207

والجدير بالذكر إن القراءة الشمولية لمقتضيات القانون رقم 07.03 تُمكن من استخلاص وتصنيف الأفعال المجرّمة المرتبطة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، سواء في صورتها التامة أو في مرحلة المحاولة، خاصة تلك التي تمسّ المعطيات ذات الطابع الشخصي من حيث الولوج إليها أو معالجتها بمختلف صورها، كالتعديل أو الحذف أو النقل، وذلك انسجاماً مع مقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وفي هذا الإطار، يمكن حصر أبرز هذه الأفعال الإجرامية في مجموعة من الصور، من بينها الولوج الاحتيالي إلى كل أو بعض نظام للمعالجة الآلية للمعطيات، أو البقاء غير المشروع داخله بعد الدخول إليه عن طريق الخطأ، فضلاً عن الأفعال التي تستهدف سلامة المعطيات، كحذفها أو تغييرها أو إتلافها. كما يشمل التجريم كل تدخل من شأنه إحداث خلل في سير النظام المعلوماتي، أو تغيير المعطيات المخزنة فيه عن طريق الإدخال أو الإتلاف أو التعديل، إضافة إلى التلاعب في طرق المعالجة أو نقل المعطيات بشكل احتيالي.

ويتمد نطاق التجريم كذلك ليشمل أفعال التزوير أو التزييف التي تطل الوثائق المعلوماتية، كيفما كان شكلها، متى كان من شأن ذلك إلحاق ضرر بالغير، وهو ما يعكس توجهاً تشريعياً يروم حماية الثقة في المعاملات الرقمية وضمان أمن النظم المعلوماتية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه يتماشى مع ما استقر عليه الفقه المقارن، حيث تُعد جرائم الولوج غير المشروع، وتعديل أو حذف المعطيات، وإعاقة سير الأنظمة المعلوماتية، من أبرز صور الجريمة المعلوماتية التي تحرص التشريعات الحديثة على تجريمها، نظراً لما تُشكّله من تهديد مباشر لسلامة وأمن المعلومات.

ثانياً: حماية المعطيات الشخصية بمقتضى قانون 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات إلى غاية نهاية سنة 2008، لم يكن الإطار القانوني المغربي يتضمن تنظيمات متكاملة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، رغم التحولات المتسارعة التي شهدتها هذا المجال على الصعيد الدولي. وقد كشفت الدراسات التي أنجزتها مديرية الدراسات بوزارة

206 محمد جوهر، خصوصيات زجر الإجراء المعلوماتي، المجلة المغربية للقانون والاقتصاد والتدبير عدد 52 2006 ص 87.

207 لحسن علاوي، حماية المعطيات الشخصية بين القانوني والمؤسسي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص جامعة مولاي إسماعيل مكناس سنة 2021/2022 ص 20.

الاقتصاد والمالية عن ضرورة إرساء منظومة قانونية حديثة تستجيب لمتطلبات حماية الحياة الخاصة، وتنسجم مع المعايير المعتمدة دولياً، خاصة التوجهات الأوروبية والتجربة التشريعية الفرنسية. 208

في هذا السياق، تم اعتماد القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، متأثراً في بنيته ومضامينه بالقانون الفرنسي رقم 78.17 الصادر سنة 1978 بشأن المعلوماتية والملفات والحريات. ويشكل هذا القانون خطوة نوعية نحو تأطير عمليات جمع ومعالجة البيانات الشخصية من طرف الهيئات العمومية والقطاع الخاص، بما يضمن التوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي وحقوق الأساسية للأفراد.

ويستند هذا الإطار القانوني إلى مقتضيات دستورية، لاسيما الفصل 24 من الدستور، الذي يكرس الحق في حماية الحياة الخاصة. ومن ثم، خول القانون للأشخاص المعنيين بالمعالجة مجموعة من الحقوق الأساسية، من قبيل الحق في الموافقة المسبقة، والحق في الإخبار، وحق الولوج إلى المعطيات، فضلاً عن حق التصحيح والتعرض على المعالجة.

وفي مقابل ذلك، رتب القانون مجموعة من الالتزامات على عاتق المسؤول عن المعالجة، من أبرزها ضرورة احترام الغاية المحددة من جمع البيانات، والتقيد بمبدأ التناسب، وضمان جودة المعطيات ودقتها. كما يتضمن هذا النص القانوني جملة من المبادئ والقواعد التي تتماشى مع المعايير الأوروبية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. 210

ولا تقتصر أهمية هذا القانون على حماية الحقوق الفردية فحسب، بل تمتد لتشمل تعزيز جاذبية المغرب في مجال الاستثمار، خاصة في قطاع ترحيل الخدمات، من خلال توفير بيئة قانونية موثوقة تضمن حماية المعطيات وتدعم الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين على الصعيدين الوطني والدولي.

#### المطلب الثاني: الإطار المؤسسي لحماية المعطيات الشخصية

يأتي إقرار القانون رقم 09.08 في سياق سعي المغرب إلى تحديث منظومته القانونية وتعزيز حماية حقوق الإنسان بمختلف أبعادها، بما ينسجم مع التحولات الرقمية المتسارعة، خاصة في مجال التجارة الإلكترونية وتطوير الإدارة الرقمية وجذب الاستثمارات. كما يعكس هذا التوجه انخراط المغرب في المعايير الدولية، لاسيما التوجهات الأوروبية، وتفعيل التزاماته بموجب انضمامه إلى الاتفاقية رقم 108 لمجلس أوروبا.

وفي هذا الإطار، أحدث المشرع مؤسسة محورية تتمثل في :

#### الفقرة الأولى: اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)

تتكون هذه اللجنة، وفق المادة 32 من القانون 09.08، من سبعة أعضاء يُعينهم الملك، من بينهم الرئيس، وذلك بناءً على اقتراحات صادرة عن رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان، لمدة انتداب محددة في خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

أما بخصوص طبيعتها القانونية، فإن المشرع لم ينص عليها صراحة، غير أن الفقه يميل إلى اعتبارها هيئة إدارية مستقلة، تتمتع بسلطات تقريرية واستشارية، دون أن ترقى إلى مستوى هيئة قضائية. فهي تمارس اختصاصاتها باستقلال عن السلطة التنفيذية، ولا تخضع للوصاية الإدارية، مع خضوع قراراتها لرقابة القضاء من خلال الطعون القضائية. 211

وتتوزع اختصاصات اللجنة بين عدة وظائف أساسية، أبرزها:

- وظيفة استشارية: من خلال إبداء الرأي بشأن مشاريع ومقترحات القوانين والنصوص التنظيمية المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية؛ 212

208 علي أرجدال، حماية المعطيات الشخصية بالمغرب دراسة تحليلية ومقارنة رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2018/2019 ص 78.

209 ظهير شريف رقم 09.15 المؤرخ في 18 فبراير 2009 القاضي بتنفيذ قانون 09.08 منشور في الجريدة الرسمية عدد 5711 بتاريخ 23 فبراير 2009.

210 لحسن علاوي حماية المعطيات الشخصية بين القانوني والمؤسسي مرجع سابق ص 18.

211 لبنى الوزاني، الرقابة القضائية على أعمال اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، مقال منشور في مجلة القضاء محكمة الاستئناف بالبيضاء عدد 2 سنة 2018 ص 15.

212 إيمان التيس، التجارة الإلكترونية وضوابط حماية المستهلك في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة المولى إسماعيل مكناس سنة 2014/2015 ص 228.

• وظيفة تقريرية وتنظيمية: عبر منح التراخيص أو سحبها، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن المعطيات واحترام النظام العام؛<sup>213</sup>

- وظيفة إخبارية: تهدف إلى توعية العموم بحقوقهم والتزاماتهم في مجال حماية المعطيات؛
- وظيفة رقابية وتحقيقية: تخول لأعوانها صلاحيات الولوج إلى أماكن المعالجة وجمع الوثائق الضرورية؛
- وظيفة شبه قضائية: من خلال تلقي الشكايات، والتحقيق فيها، واتخاذ ما يلزم من إجراءات، بما في ذلك إحالة الملفات على النيابة العامة عند الاقتضاء.<sup>214</sup>

#### الفقرة الثانية: اللجان الوطنية ذات الطابع الأمني

وتنقسم هذه اللجان إلى لجان على مستوى الدفاع الوطني وأخرى محدثة لدى المديرية العامة للأمن الوطني.

#### أولاً: الهيئات المحدثة لدى الدفاع الوطني

في إطار تعزيز الأمن السيبراني وحماية المعطيات ذات الطابع السيادي، عملت إدارة الدفاع الوطني على إحداث اللجنة الاستراتيجية لأمن نظم المعلومات، باعتبارها هيئة مركزية تضطلع بوضع السياسة العامة للدولة في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية. وتضم هذه اللجنة عدداً من المسؤولين والفاعلين الأمنيين والعسكريين، من بينهم الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني، والمدير العام للدراسات والمستندات، والمدير العام لمراقبة التراب الوطني، إلى جانب رئيس المكتب الخامس لأركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، فضلاً عن ممثلي مديرية أمن نظم المعلومات.<sup>215</sup>

وتنص المادة الأولى 216 على إحداث هذه اللجنة لدى إدارة الدفاع الوطني، مع إسناد مجموعة من الاختصاصات الأساسية إليها، من أبرزها تحديد الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال أمن نظم المعلومات بما يكفل حماية المعلومات السيادية وضمان استمرارية اشتغال البنيات التحتية الحيوية. كما تتولى المصادقة على برامج عمل المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، وتقييم حصيلة أنشطتها ونتائج تدخلاتها، إضافة إلى تحديد نطاق عمليات الافتتاح المتعلقة بأمن المعلومات وكيفية تنفيذها، فضلاً عن إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بمجال أمن نظم المعلومات.

ويرأس هذه اللجنة الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني، بينما تتكون عضويتها من عدد من الوزراء ومسؤولي المؤسسات والهيئات العمومية، وفق ما حددته المادة الثالثة من النص المنظم لها

كما تم إحداث المديرية العامة لأمن نظم المعلومات سنة 2011 لدى إدارة الدفاع الوطني، وأسندت إليها مهام متعددة تروم تعزيز الأمن المعلوماتي على المستوى الوطني. وتتمثل أهم اختصاصاتها في تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية من أجل إعداد استراتيجية وطنية شاملة لأمن نظم المعلومات، واقتراح المعايير والضوابط التقنية المتعلقة بالحماية المعلوماتية، إلى جانب تدبير التراخيص المرتبطة بخدمات المصادقة الإلكترونية.

كما تضطلع المديرية بمهمة مواكبة المؤسسات العمومية والخاصة عبر تقديم الدعم والاستشارة في مجال تأمين الأنظمة المعلوماتية، فضلاً عن القيام بعمليات التدقيق والافتتاح الأمني داخل المؤسسات العمومية. وتتكلف كذلك بوضع آليات لرصد الهجمات السيبرانية التي قد تستهدف البنيات التحتية المعلوماتية الوطنية، مع العمل على الحد من أثارها وتنسيق عمليات الاستجابة للحوادث المعلوماتية.<sup>217</sup>

213 سكيبة بن الشيخ، الأمن القانوني المعلوماتي، رسالة ماستر في القانون الخاص، جامعة القاضي عياض مراكش، سنة 2014/2015 ص116.

214 المادة 28 من قانون 09.08.

215 لحسن علاوي، حماية المعطيات الشخصية بين القانوني والمؤسسي، مرجع سابق ص31.

216 مرسوم رقم 508-11-2 الصادر في 22 شوال 1431 الموافق ل 21 شتنبر 2011 بإحداث اللجنة الاستراتيجية لأمن نظم المعلومات الجريدة الرسمية عدد 5987 بتاريخ 25 شتنبر 2011.

217 تقرير حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في إطار قطاع الأمن بالمغرب، مركز دراسات حقوق الإنسان والديموقراطية ص26.

ومن بين المهام الموكولة إليها أيضاً تتبع التطورات التقنية في مجال الأمن السيبراني بشكل استباقي، واقتراح الحلول والتدابير الكفيلة بتعزيز الحماية الرقمية، إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية بهدف نشر ثقافة الأمن المعلوماتي.

وقد أوكلت هذه الاختصاصات إلى المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بالنظر إلى الدور المحوري الذي تضطلع به في حماية سلامة الأنظمة المعلوماتية الوطنية<sup>218</sup>. وفي إطار تنفيذ برنامج عملها لسنة 2013، قامت بإعداد وثيقة مرجعية تضمنت التوجيهات الوطنية الخاصة بأمن نظم المعلومات، وهي الوثيقة التي صادقت عليها اللجنة الاستراتيجية لأمن نظم المعلومات خلال اجتماعها الثاني المنعقد بمدينة الرباط بتاريخ 21 يناير 2014.

#### ثانياً: الهيئات المحدثة لدى المديرية العامة للأمن الوطني

في سياق مواكبة التحولات المتسارعة التي فرضها التطور التكنولوجي وارتفاع مخاطر الجريمة الإلكترونية، عملت الإدارة العامة للأمن الوطني على إحداث مديرية نظم المعلومات والاتصال لمواكبة التطور التكنولوجي ومواجهة الجريمة الإلكترونية. وتتمثل مهامها في تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحديث الأنظمة المعلوماتية، وضمان أمن وحماية المعطيات، إضافة إلى إعداد المشاريع التقنية ودعم اتخاذ القرار وتفعيل استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، مع التنسيق المستمر مع مختلف الجهات المعنية بمجال تكنولوجيا المعلومات<sup>219</sup>.

كما أحدثت وحدة جرائم المعلومات لدى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية لمواجهة الجرائم الإلكترونية المتزايدة. وتشرف عليها أطر متخصصة في الهندسة المعلوماتية وشبكات الإنترنت، وتم تجهيزها بوسائل تقنية حديثة للرصد والتحليل. وتتمثل مهامها أساساً في دعم الأبحاث القضائية ومعالجة الجرائم المعلوماتية، بما يواكب التطور السريع لتقنيات الاتصال والجريمة الإلكترونية<sup>220</sup>.

#### ثالثاً: اللجان المنصوص عليها في القانون 05.20

يشكل القانون 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني خطوة مهمة في تعزيز الحماية القانونية للفضاء الرقمي بالمغرب، حيث نص على إحداث لجان متخصصة تتولى تأمين المجال السيبراني وتبدير المخاطر المرتبطة به، وفي مقدمتها اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني ولجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة<sup>221</sup>.

نصت المادة 35 من القانون 05.20 على إحداث لجنة استراتيجية للأمن السيبراني تتولى إعداد التوجيهات الاستراتيجية للدولة في مجال الأمن السيبراني، والسهر على تعزيز صمود نظم معلومات الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية. كما أحال القانون على نص تنظيمي لتحديد كيفية تأليف هذه اللجنة وتنظيم سيرها.

إلى جانب اللجنة الاستراتيجية، أحدث القانون لجنة خاصة بإدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة، تتكلف بضمان تدخل منسق في مجال الوقاية وتبدير الأزمات الناتجة عن الحوادث السيبرانية. كما ألزم القانون مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت والخدمات الرقمية بالامتثال لتعليمات هذه اللجنة وتقديم الدعم والمساعدة التقنية عند الطلب. وقد أحال المشرع بدوره على نص تنظيمي لتحديد تأليف اللجنة وكيفية اشتغالها واختصاصات أعضائها<sup>222</sup>.

#### المبحث الثاني: التحديات القانونية والتقنية لحماية المعطيات الشخصية في ظل التهديدات السيبرانية

218 عدنان الزرزوري، مكافحة الإرهاب المعلوماتي، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص جامعة المولى إسماعيل مكناس سنة 2017/2018 ص 144.

219 مرسوم رقم 2-10-84 صادر في 21 ربيع الثاني 1431 الموافق ل 7 أبريل 2010 بتحديد اختصاصات المديرية المركزية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني.

220 سكيمة بن الشيخ، الأمن القانوني المعلوماتي مرجع سابق ص 131.

221 منشور رقم 3-14 بتطبيق التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، صادر في 10 مارس 2014.

222 لحسن علاوي، حماية المعطيات الشخصية بين القانوني والمؤسسي، مرجع سابق ص 34.

إن تضخم المعطيات الشخصية بفعل التسارع الرقمي قد أفرز تحديات قانونية وتقنية في هذا السياق، خاصة مع تنامي التهديدات السيبرانية التي أصبحت تستهدف المعطيات الشخصية بشكل مباشر، سواء من خلال الاختراقات الإلكترونية أو الاستعمال غير المشروع للبيانات أو الهجمات المعلوماتية التي تمس الحق في الخصوصية الرقمية.

وفي ظل هذا الواقع، برزت الحاجة إلى إرساء منظومة قانونية وتقنية قادرة على تحقيق التوازن بين الاستفادة من التطور الرقمي وضمان حماية المعطيات الشخصية للأفراد. غير أن فعالية هذه الحماية تظل رهينة بمدى نجاعة الآليات المعتمدة وقدرتها على مواكبة التطور المستمر للجرائم السيبرانية والتقنيات الحديثة. وعليه، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى محدودية آليات حماية المعطيات الشخصية في مواجهة التهديدات السيبرانية ضمن مطلب أول، على أن يتم في المطلب الثاني تناول دور التقنيات الحديثة في تعزيز الحق في الخصوصية الرقمية وحماية البيانات الشخصية.

### المطلب الأول: محدودية آليات حماية المعطيات الشخصية

أفرزت الثورة الرقمية واقعا جديدا أصبحت فيه المعطيات الشخصية تشكل محورا أساسيا في مختلف المعاملات والأنشطة الإلكترونية، الأمر الذي جعلها عرضة لمخاطر متعددة تهدد الحياة الخاصة للأفراد وتمس بحقوقهم وحياتهم الأساسية. فالتطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما صاحبه من انتشار واسع للخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية، أدى إلى تضاعف عمليات جمع البيانات ومعالجتها وتبادلها، مما منح المعطيات الشخصية قيمة اقتصادية واستراتيجية متزايدة.

وأمام هذه التحولات، سارعت العديد من التشريعات والهيئات الدولية إلى وضع قواعد قانونية وتنظيمية تهدف إلى حماية الخصوصية المعلوماتية وتأمين المعالجة المشروعة للبيانات الشخصية. كما لعبت عدة منظمات دولية، من بينها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية، دورا بارزا في تكريس مبادئ حماية المعطيات الشخصية وتعزيز آليات التصدي للمخاطر الرقمية المرتبطة بها.

ورغم أهمية هذه الجهود وما أفرزته من قواعد قانونية حديثة تروم حماية الأفراد من التجاوزات المرتبطة بمعالجة المعطيات، فإن الواقع العملي يكشف عن استمرار العديد من الثغرات التي تحد من فعالية هذه الحماية، سواء على المستوى القانوني أو التقني، لاسيما في ظل التطور المستمر للجرائم السيبرانية وصعوبة مراقبة التدفقات العابرة للحدود للبيانات الشخصية.

لذلك، سنعمل على إبراز أبرز أوجه القصور التي تعترى آليات حماية المعطيات الشخصية على المستوى الدولي (الفقرة الأولى)، قبل التطرق إلى أهم التحديات والإكراهات التي تواجه الآليات الوطنية في هذا المجال (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: قصور الحماية الدولية للمعطيات الشخصية

إن مجالات تداول ومعالجة المعطيات الشخصية لم تعد قابلة للحصر أو التقييد، بعدما أصبحت التكنولوجيا الرقمية متغلغلة في مختلف مناحي الحياة العملية والاقتصادية والعلمية. وقد أدى هذا التوسع إلى تعقيد مسألة مراقبة المعطيات الشخصية وتأمين حمايتها، بحيث لم يعد من الممكن الاعتماد على آلية واحدة، سواء كانت تشريعية أو مؤسسية، للتصدي لمخاطر المعالجة غير المشروعة. لذلك، أصبحت حماية المعطيات الشخصية رهينة بتعاون وتكامل جهود مختلف الفاعلين على المستويين الوطني والدولي.

غير أن هذا التعاون يصطدم بتباين المصالح والاستراتيجيات بين الدول والمؤسسات الاقتصادية والتكنولوجية، خاصة في ظل التنافس المتزايد حول استغلال المعطيات الشخصية لتحقيق أهداف تجارية أو علمية أو اقتصادية. فالمعطيات الرقمية أضحت موردا استراتيجيا يساهم في فتح أسواق جديدة وتطوير مجالات البحث والاستثمار، الأمر الذي يجعل بعض التدخلات التشريعية الرامية إلى حماية الخصوصية تُعتبر أحيانا عائقا أمام هذه المصالح.

وفي هذا الإطار، تبرز مجموعة من المعوقات التي تحد من فعالية التعاطي الدولي مع حماية المعطيات الشخصية على المستوى التشريعي، من أهمها:

### أولاً: محدودية الإلزامية في النصوص القانونية الدولية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية

يلاحظ أن أغلب القواعد والاتفاقيات الدولية المنظمة لحماية المعطيات الشخصية لا تتخذ طابعاً إلزامياً، بل تظل في كثير من الأحيان مجرد مبادئ توجيهية أو توصيات موجهة للدول، دون وجود آليات فعالة لإجبارها على التطبيق أو معاقبة المخالفين لها. ويتجلى ذلك خاصة في التوصيات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

ورغم انتماء العديد من الدول إلى هذه المنظمات، فإن عدداً منها لا يزال يفتقر إلى تشريعات وطنية خاصة بحماية المعطيات الشخصية، وهو ما يبرز محدودية فعالية هذه التوصيات على المستوى العملي. في المقابل، تتميز التوجيهات ذات الطابع الأوروبي بقدر أكبر من الإلزامية، غير أن نطاقها يظل محصوراً أساساً في الدول الأعضاء، التي تلتزم بملاءمة تشريعاتها الداخلية مع الحد الأدنى من معايير الحماية المقررة.<sup>223</sup>

### ثانياً: اختلاف الأنظمة القانونية وأثره على الحماية الدولية للمعطيات الشخصية

يشكل اختلاف الأنظمة القانونية والإجرائية بين الدول أحد أبرز العوائق التي تواجه إرساء حماية دولية موحدة للمعطيات الشخصية. فالإجراءات التي تعتبر مشروعة وفعالة في دولة معينة قد تكون غير قانونية أو غير معترف بها في دولة أخرى، سواء تعلق الأمر بوسائل البحث والتحقيق أو بطرق جمع الأدلة والإثبات.

ومن ثم، قد ترفض بعض الدول الاعتماد على أدلة تم الحصول عليها وفق إجراءات تراها دول أخرى قانونية، وهو ما يعرقل التعاون الدولي في مواجهة الجرائم والاعتداءات الإلكترونية.

ويبرز ذلك بوضوح من خلال قضية "الدودة الحاسوبية" التي شهدتها العالم سنة 2000، حيث تسببت برمجة خبيثة في إصابة عدد كبير من الحواسيب عبر عدة دول. غير أن اختلاف الأنظمة القانونية للدول المتضررة، وغياب تجريم بعض هذه الأفعال آنذاك في عدد من التشريعات الوطنية، أدى إلى إضعاف إمكانية التصدي السريع لهذه الهجمات والحد من أثارها.<sup>224</sup>

وعليه، فإن تباين التشريعات القانونية عبر العالم يظل من أبرز العوامل التي تحول دون وضع إطار قانوني دولي موحد وفعال لمواجهة الاعتداءات الإلكترونية التي تستهدف الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية، أو على الأقل الحد من مخاطرها.<sup>225</sup>

### الفقرة الثانية: محدودية الآليات الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

رغم المجهودات التي بذلها المشرع المغربي من خلال إرساء منظومة قانونية ومؤسسية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، فإن هذه الآليات لا تزال تواجه عدة صعوبات تحد من فعاليتها في تحقيق حماية حقيقية للحق في الخصوصية الرقمية. فالتطور المتسارع للتكنولوجيا الرقمية، وتنامي أساليب المعالجة الإلكترونية للبيانات، يفرضان تحديات متجددة تجعل من الصعب مواكبتها تشريعياً ومؤسسياً بالسرعة المطلوبة.

وتتجلى محدودية الحماية الوطنية أساساً في الإشكالات المرتبطة بتنزيل مقتضيات القانون رقم 09.08، إضافة إلى الإكراهات التي تعترض عمل اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، سواء في الظروف العادية أو خلال الفترات الاستثنائية، كما هو الشأن أثناء تدبير حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

223 حسن الحافظي، الحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي بين التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص جامعة المولى إسماعيل بمكناس سنة 2017/2017 ص 101.

224 سكينه بن الشيخ، الأمن القانوني المعلوماتي، مرجع سابق ص 173.

225 لحسن علاوي، حماية المعطيات الشخصية بين القانوني والمؤسسي، مرجع سابق ص 37.

## أولاً: إشكالات تنزيل القانون 09.08

يرتبط التطبيق الفعلي لمقتضيات القانون رقم 09.08 بمدى وعي مختلف المتدخلين، سواء المسؤولين عن معالجة المعطيات أو الأشخاص المعنيين بها، بأهمية الحقوق والضمانات التي يقرها هذا القانون، وكذا بالآثار القانونية المترتبة عن مخالفتها. غير أن التطور المستمر للتقنيات المعلوماتية يجعل النصوص القانونية، مهما بلغت درجة دقتها، عاجزة أحياناً عن مواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة. ويزداد هذا الإشكال بالنظر إلى كون القانون المغربي استلهم بدرجة كبيرة من التوجيهات والتشريعات الأوروبية التي تعود إلى فترات سابقة، الأمر الذي جعل مقتضياته تواجه اليوم تحديات جديدة، خاصة بعد صدور نظام RGPD، الذي فرض معايير أكثر صرامة في مجال حماية المعطيات الشخصية. وهو ما يدفع المغرب، باعتباره شريكاً اقتصادياً للاتحاد الأوروبي، إلى ضرورة مراجعة تشريعاته وملاءمتها مع المستجدات الدولية حتى لا يتأثر تعامله الاقتصادي والتجاري مع الفضاء الأوروبي. 226

ومن جهة أخرى، فإن الجرائم المرتبطة بمعالجة المعطيات الشخصية تندرج ضمن الجرائم المعلوماتية التي تتميز بصعوبة اكتشافها وإثباتها، لكونها غالباً لا تترك أثراً مادية واضحة، كما أن البيانات الرقمية يمكن تعديلها أو محوها بسهولة من الأنظمة المعلوماتية. إضافة إلى ذلك، قد يتم ارتكاب هذه الأفعال من خارج الحدود الوطنية، وهو ما يظهر بوضوح مع بعض المنصات والشركات الرقمية العالمية التي تتهم مراراً بانتهاك الخصوصية الرقمية واستغلال المعطيات الشخصية لأغراض تجارية. 227

كما تبرز محدودية وسائل الإثبات التي اعتمدها القانون رقم 09.08، خاصة اعتماد المحاضر كوسيلة أساسية للإثبات، رغم أن هذا النوع من الجرائم يتطلب خبرات تقنية متخصصة وآليات بحث وتحقيق متطورة. فمحاضر الشرطة القضائية تعاني أحياناً من ضعف التكوين والخبرة التقنية في مجال الجرائم المعلوماتية، في حين أن محاضر أعوان اللجنة الوطنية لا تتمتع بحجية صريحة وواضحة بمقتضى القانون. أما على مستوى العقوبات، فقد اتجه المشرع إلى اعتماد مقارنة مستمدة من القانون الجنائي للأعمال، من خلال إقرار عقوبات مخففة نسبياً تجمع بين الغرامة والعقوبة الحبسية أو تكتفي بإحداهما، وهو توجه وإن كان يراعي خصوصيات المجال الاقتصادي والاستثماري، فإنه لا ينسجم دائماً مع خطورة الاعتداءات التي قد تمس الحقوق والحريات الأساسية للأفراد وتهدد أمنهم الاجتماعي وكرامتهم.

## ثانياً: محدودية دور اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

رغم الأهمية التي تضطلع بها اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في السهر على احترام قواعد حماية المعطيات الشخصية، فإن القانون رقم 09.08 أورد مجموعة من المقتضيات التي تكشف محدودية الدور الممنوح لها. ويظهر ذلك أساساً من خلال غياب التنصيص الصريح على استقلاليتها بالشكل الذي يضمن لها هامشاً واسعاً من الفعالية، خلافاً لبعض الهيئات المقارنة، كالنموذج الفرنسي. كما أن اللجنة لا تتوفر على صلاحيات زجرية واسعة تمكنها من فرض احترام مقتضيات القانون بشكل مباشر، إذ يقتصر دورها أساساً على اتخاذ قرارات إدارية وتأديبية أو إحالة بعض الأفعال على النيابة العامة المختصة، فضلاً عن خضوع قراراتها للرقابة القضائية، مما يحد من قوة تدخلها وفعاليتها العملية في ضمان حماية المعطيات الشخصية. 228

226 خالد ممدوح إبراهيم، أمن الجريمة الإلكترونية، طبعة أولى دار الجامعة، الإسكندرية 2008 ص 47.

227 لحسن علاوي، حماية المعطيات الشخصية بين القانوني والمؤسسي، مرجع سابق ص 39.

228 عبد المجيد كوزي، الحماية القانونية للبيانات والمعطيات ذات الطابع الشخصي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد بن عبد الله فاس سنة 2014/2015 ص 358.

ومن أبرز مظاهر القصور كذلك ضعف الدور التحسيبي والتوعوي الذي يفترض أن تضطلع به اللجنة لنشر الثقافة القانونية المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية داخل المجتمع المغربي، خاصة وأن هذا المجال لا يزال حديثا نسبيا، في ظل محدودية الوعي المجتمعي بخطورة تداول المعطيات الشخصية وآثارها على الحقوق والحريات الفردية. ولا تقتصر هذه الصعوبات على الجانب المؤسسي فقط، بل تمتد أيضا إلى السلطة القضائية باعتبارها الضامن الأساسي لحماية الحقوق والحريات، حيث يلاحظ استمرار ضعف التكوين والخبرة التقنية في مجال الجرائم المعلوماتية وجرائم معالجة المعطيات الشخصية، وهو ما يؤثر على فعالية تطبيق القانون وتحقيق الأهداف التي توخاها المشرع من خلال القانون رقم 229.09.08

وقد برزت هذه الإشكالات بشكل أوضح خلال فترة انتشار جائحة كوفيد-19، وما رافقها من إعلان حالة الطوارئ الصحية بموجب مرسوم رقم 2.20.293 بتاريخ 24 مارس 2020، حيث اضطرت السلطات العمومية إلى اعتماد مجموعة من التدابير الرقمية والاحترازية التي استندت إلى معالجة المعطيات الشخصية للأفراد، خاصة المعطيات المرتبطة بالحالة الصحية والتنقل.

وفي هذا السياق، أثار اعتماد تطبيق WIQAYTNA، وكذا فرض الجواز الصحي، نقاشا حقوقيا وقانونيا واسعا بشأن مدى احترام الحق في الخصوصية وحماية المعطيات الشخصية. وقد دافعت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي عن مشروعية استعمال الجواز الصحي باعتباره وسيلة تهدف إلى حماية الصحة العامة وإنعاش النشاط الاقتصادي، مؤكدة أن استعمال رمز QR لا يسمح بتتبع تحركات المواطنين أو الولوج إلى معطيات إضافية غير تلك الظاهرة داخل الجواز. 230

غير أن هذه التبريرات لم تمنع من استمرار الانتقادات الحقوقية التي اعتبرت بعض التدابير المتخذة خلال حالة الطوارئ مسا بالحرية الفردية وحرية التنقل والحق في حماية الحياة الخاصة، خاصة في ظل التخوف من استعمال المعطيات الصحية خارج الأهداف التي جُمعت من أجلها.

ومهما كانت المبررات المرتبطة بالوضع الصحي الاستثنائي، فإن المعطيات الشخصية المرتبطة بالصحة تظل من أكثر البيانات حساسية، الأمر الذي يفرض ضرورة إخضاع معالجتها لرقابة قانونية دقيقة، وضمان استعمالها فقط في الحدود التي تقتضيها المصلحة العامة، مع تعزيز وعي الأفراد بأهمية حماية معطياتهم الشخصية في البيئة الرقمية.

### المطلب الثاني: دور التقنيات الحديثة في تعزيز الحق في الخصوصية الرقمية

إن تزايد المخاطر التي تهدد المعطيات الشخصية والخبرات في الخصوصية الناتج عن التطور التكنولوجي، أدى إلى ضرورة الاعتماد على التقنيات الحديثة لتعزيز الحماية المعلوماتية، وعكف بهذا الإطار ظهرت مجموعة من التقنيات والتي يمكن تصنيفها في صنفين: أولا: التقنيات الوقائية لتعزيز المعطيات الشخصية

ويقصد بالتقنيات الوقائية تلك التي تهدف إلى منع الاختراقات والتقليل من مخاطر الوصول غير المشروع إلى البيانات، ومن أبرزها: 1- التوقيع الإلكتروني

بعد التوقيع الإلكتروني من أبرز الوسائل التقنية الحديثة التي تساهم في تعزيز حماية المعطيات الشخصية وتأمين المعاملات الرقمية، إذ يتيح التحقق من هوية الأطراف وضمان سلامة الوثائق الإلكترونية من أي تعديل أو تزوير. كما يوفر مستوى متقدما من الثقة والأمان في البيئة الرقمية، من خلال تأكيد صدور التصرف الإلكتروني عن صاحبه الحقيقي وعدم إمكانية إنكاره لاحقا، الأمر الذي يجعله أداة فعالة لحماية الحقوق الشخصية وتعزيز الأمن القانوني للمعاملات الإلكترونية، خاصة في ظل تنامي استخدام الخدمات الرقمية والتبادل الإلكتروني للبيانات.

وقد كرس المشرع المغربي الحماية القانونية للتوقيع الإلكتروني من خلال القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، الذي جاء لتعزيز الأمن القانوني والرقمي للمعاملات الإلكترونية ومواكبة التطور التكنولوجي المتسارع. وقد اعترف هذا

229 عبد المجيد كوزي، الحماية القانونية للبيانات والمعطيات ذات الطابع الشخصي، مرجع سابق ص 358.

230 لحسن علاوي، حماية المعطيات الشخصية بين القانوني والمؤسسي، مرجع سابق ص 40.

القانون بالحجة القانونية للتوقيع الإلكتروني، متى استوفى الشروط التقنية والقانونية المنصوص عليها، وجعله يقوم مقام التوقيع الخطي التقليدي في إثبات التصرفات والمعاملات الإلكترونية.

وفي نفس السياق فقد اتجهت محكمة النقض المغربية نحو تأكيد حجية المراسلات الإلكترونية في الإثبات متى ثبت صدورها عن صاحبها، انسجاماً مع مقتضيات القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية. 231 وتعتبر درجات التوقيع الإلكتروني أبرز الضمانات الحمائية في المعاملات الإلكترونية. فمن خلال المادة 4 من قانون 43.20 المتعلق بخدمات الثقة في المعاملات الإلكترونية 232 نجد أن التوقيع الإلكتروني إما يكون بسيطاً أو مؤهلاً أو متقدماً، كما أنه اشترط في كل توقيع ليعتد به مجموعة من الشروط 233 من قبيل أن يكون خاصاً بالموقع نفسه بشكل يسمح بتحديد هويته، مما يتيح اكتشاف أي تغيير يطرأ على المعطيات الموقع عليها إلكترونياً.

كما أن خدمة حفظ التوقيعات المؤهلة لا تقدم إلا من طرف مقدمي خدمات الثقة كجهة رسمية عهد إليها بالقيام بهذه المهمة وفقاً للقانون.

## 2- تقنية التشفير

يعد التشفير أحد التقنيات الحديثة التي تسهم في حماية المعطيات الخصوصية للأفراد، ذلك أن هذا النظام هو عبارة عن خدمات تهدف إلى تغيير البيانات أو الإشارات الواضحة إلى بيانات أو إشارات غير مفهومة من الغير بفضل برامج ومعدات مخصصة لهذا الغرض. 234

وفي هذا الإطار، عمل المشرع المغربي على تأطير وسائل التشفير باعتبارها من الوسائل الوقائية الأساسية لحماية الأنظمة المعلوماتية، حيث تتمثل هذه الوسائل في المعدات أو البرمجيات المصممة أو المعدة لتحويل المعطيات الإلكترونية أو أي معلومات أخرى، بهدف ضمان سلامة تبادل المعطيات المشفرة بطريقة إلكترونية أو تخزينها 235 ونظراً لما تكتسبه هذه الوسائل من أهمية بالغة ارتباطاً بحماية الأمن المعلوماتي والدفاع الوطني، ألزم المشرع كل من يرغب في استيرادها أو استعمالها بالخضوع لتصريح مسبق لدى السلطة الوطنية المختصة، مع تنظيم كيفية الإدلاء بهذا التصريح وتسليم الترخيص بموجب نص تنظيمي. 236 ويبرز من خلال هذا التنظيم حرص المشرع المغربي على إخضاع خدمات التشفير وتحليل الشفرات لنظام رقابي دقيق، بما يحقق التوازن بين متطلبات حماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني من جهة، ومتطلبات الأمن الداخلي والدفاع الوطني من جهة أخرى. لذلك، اشترط أن يتضمن التصريح جميع البيانات التي تمكن من التعرف على صاحب الترخيص ورقمه وتاريخ الحصول عليه ومدة صلاحيته، إضافة إلى تحديد الخدمات والوسائل موضوع الترخيص 237، وهو ما يعكس رغبة المشرع في الحد من أي استعمال غير مشروع أو غير مراقب لهذه الوسائل الحساسة.

كما قيد المشرع إجراءات التصريح بأجال محددة، إذ أوجب إيداع التصريح داخل أجل ثلاثين يوماً قبل إنجاز العملية المراد تنفيذها، مع منح وصل مؤقت إلى حين الحصول على الترخيص النهائي، فضلاً عن إلزام المعني بالأمر بإشعار السلطة الوطنية بكل تغيير يطرأ داخل أجل ثمانية أيام من وقوعه 238. وإلى جانب ذلك، حددت المادة 48 البيانات الواجب تضمينها في التصريح، كما

231 قرار محكمة النقض عدد 83 صادر في 8 فبراير 2023 في الملف التجاري عدد 1717/3/1/2021.

232 ظهير شريف رقم 1.20.100 صادر في 16 جمادى الأولى 1442 (31 دجنبر 2020) القاضي بتنفيذ القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية جريدة رسمية عدد 6051 في 27 جمادى الأولى 1442 الموافق لـ (11 يناير 2021) ص 271.

233 المادة 5 من قانون 43.20 - أن يكون خاصاً بصاحب التوقيع / أن يسمح بتحديد هوية الموقع / أن يتم إنشاؤه بواسطة معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني التي يمكن أن يستعملها صاحب التوقيع تحت مراقبته بصفة حصرية، وبدرجة عالية من الثقة تحدد من قبل السلطة.

234 Loi n 90-1170 du 29/12/1990 sur le réglementation de la télécommunication 7.0 de la république française n303 du 30/12/1990.

235 المادة 45 من قانون 43.20 المتعلق بخدمات الثقة في المعاملات الإلكترونية.

236 المادة 46 من قانون 43.20 المتعلق بخدمات الثقة في المعاملات الإلكترونية.

237 المادة 48 من قانون 43.20 المتعلق بخدمات الثقة في المعاملات الإلكترونية.

238 المادة 47 من قانون 43.20.

تم تحديد مدة الترخيص في خمس سنوات كحد أقصى، مع إمكانية توقيفه مؤقتا لمدة ثلاثة أشهر<sup>239</sup>، شريطة إشعار السلطات المختصة بذلك داخل أجل ثمانية أيام.

وفي المقابل، منح المشرع للإدارة إمكانية سحب الترخيص بصفة نهائية كلما أخل صاحبه بالشروط القانونية المؤطرة لهذا المجال، ويتعلق الأمر خاصة بحالة الإدلاء ببيانات غير صحيحة للحصول على الترخيص، أو مخالفة أحكام القانون، أو التوقف عن النشاط المرخص له<sup>240</sup>. ويقصد بالتوقف هنا تجاوز مدة التعليق المؤقت المحددة في ثلاثة أشهر دون استئناف النشاط، الأمر الذي يبرر سحب الترخيص حفاظا على الأمن السبراني وضمانا لسلامة البنية الرقمية الوطنية.

#### ثانيا: دور الذكاء الاصطناعي في حماية المعطيات الشخصية

إن الذكاء الاصطناعي كتقنية من التقنيات الحديثة هو سلاح ذو حدين ولا يمكن الجزم بإيجابياته أو سلبياته على الأنظمة المستخدمة بواسطتهما، ونفس الشيء ما يتعلق بحماية المعطيات الشخصية وعليه سنبرز هذه الإردواجية في نقطتين

#### 1- الذكاء الاصطناعي والحفاظ على الخصوصية

كما سبق الذكر فإنه رغم ما يوفره الذكاء الاصطناعي من إمكانيات تقنية متقدمة لتحسين جودة الحياة وتيسير الخدمات، فإنه في المقابل يساهم في تعميق مخاطر انتهاك المعطيات الشخصية. فقد أدى الاعتماد المتزايد على الكاميرات الذكية، والهواتف المحمولة، والأنظمة المتصلة بالإنترنت إلى تضخم عمليات جمع البيانات وتحليلها، بما يسمح بمراقبة سلوك الأفراد وتتبع تحركاتهم بشكل دقيق، وهو ما يحد من المجال الخاص ويؤثر على الحريات الفردية. كما أن اشتغال أنظمة الذكاء الاصطناعي على كميات ضخمة من البيانات (Big Data) يزيد من احتمالات تسريب المعلومات أو الوصول غير المصرح به إليها، خاصة عندما تكون هذه البيانات حساسة مثل المعطيات الصحية أو المالية، مما يرفع من مخاطر سرقة الهوية أو إساءة الاستخدام.

ومن جهة أخرى، يفاقم الطابع السحابي لتخزين بيانات ونماذج الذكاء الاصطناعي من التهديدات السبرانية، حيث تصبح هذه الأنظمة عرضة للاختراق وسرقة الخوارزميات أو التلاعب بنتائجها، خصوصا في التطبيقات ذات الحساسية العالية مثل الأنظمة الصحية أو القيادة الذاتية. كما أن وجود العنصر البشري داخل منظومة المعالجة قد يشكل تهديدا إضافيا من خلال سوء الاستخدام أو التسريب غير المقصود للبيانات. ويزداد هذا الوضع تعقيدا بسبب الطبيعة "الصندوق الأسود" لبعض نماذج الذكاء الاصطناعي، التي تفتقر إلى الشفافية وقابلية التفسير، مما يجعل المستخدم غير قادر على معرفة كيفية معالجة بياناته أو تتبع مسارها. وبالتالي، فإن توسع الذكاء الاصطناعي يطرح إشكالية دقيقة تتمثل في التوازن بين التطور التقني وحماية الخصوصية الرقمية، في ظل الحاجة المتزايدة إلى كميات ضخمة من البيانات لضمان فعالية هذه الأنظمة.

#### 2- الذكاء الاصطناعي وتعزيز الخصوصية

تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة في تطوير آليات متقدمة لحماية المعطيات الشخصية والحد من مخاطر انتهاك الخصوصية، من خلال اعتماد مقاربات تقنية تهدف إلى تأمين دورة حياة البيانات بكامل مراحلها، بدءا من جمعها وتخزينها إلى معالجتها واستعمالها. ومن بين أبرز هذه الآليات نجد الخصوصية التفاضلية التي تسمح بتحليل البيانات بشكل إحصائي دون الكشف عن هوية الأفراد، مما يضمن تحقيق الاستفادة من المعطيات مع الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية<sup>241</sup>. كما يعد التعلم الفيدرالي (التعلم الموحد) من أهم الابتكارات في هذا المجال، إذ يتيح تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على أجهزة متعددة دون الحاجة إلى نقل البيانات الأولية إلى خوادم مركزية، حيث يتم الاكتفاء بمشاركة التحديثات أو التدرجات فقط، وهو ما يقلل بشكل كبير من مخاطر تسرب البيانات أو إساءة استخدامها، خاصة في قطاعات حساسة مثل الصحة والمالية<sup>242</sup>.

239 المادة 49 من نفس القانون.

240 المادة 50 من نفس القانون.

241 Palle R.R and Kathala K.C.R 2024, Privacy-preserving AI information security po47-61 Berkeley CA Après.

242 Bonawitz K 2019 Towards federated learning at scale style m design ar XIV preprint ar XIV 190201046.

إلى جانب ذلك، يبرز التشفير المتماثل والحوسبة الآمنة متعددة الأطراف كآليات فعالة تمكن من إجراء عمليات حسابية على بيانات مشفرة دون كشف محتواها، مما يعزز سرية المعطيات أثناء معالجتها داخل أنظمة الذكاء الاصطناعي. ورغم الفوائد الكبيرة لهذه التقنيات في حماية الخصوصية، فإنها تطرح في المقابل تحديات تتعلق بارتفاع الكلفة الحسابية وتعقيد النماذج وصعوبة تفسيرها، خصوصا في الأنظمة المعقدة التي تعتمد على عدة أطراف أو أجهزة. ومع ذلك، فإن هذه المقاربات تمثل تحولا نوعيا في دور الذكاء الاصطناعي، حيث لم يعد مجرد مصدر للتهديدات المحتملة للخصوصية، بل أصبح أداة مركزية في حمايتها وتعزيز الأمن الرقمي، شريطة تحقيق توازن بين الفعالية التقنية ومتطلبات الشفافية والقبالية للتفسير 243.

### خاتمة:

أضحى الحق في الخصوصية الرقمية من أبرز الحقوق الأساسية التي تواجه تحديات متزايدة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وتنامي التهديدات السيبرانية، الأمر الذي فرض على التشريعات الوطنية، ومن بينها التشريع المغربي، ضرورة إرساء منظومة قانونية وتقنية متكاملة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتأمين الفضاء الرقمي. وقد عمل المشرع المغربي من خلال القانون رقم 09.08 والقانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، إلى جانب آليات التشفير والرقابة المؤسسية، على وضع إطار قانوني يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن المعلوماتي وضمان الحقوق والحريات الفردية.

ورغم أهمية هذه المقترحات، فإن الواقع العملي يكشف عن استمرار مجموعة من الإكراهات المرتبطة بالتطور المستمر للجرائم السيبرانية، وضعف الوعي الرقمي، وصعوبة مواكبة النصوص القانونية للتحويلات التقنية المتسارعة، مما يجعل حماية الخصوصية الرقمية رهينة بتعزيز التنسيق بين المقاربة القانونية والتقنية والمؤسسية. ومن ثم، فإن تحقيق حماية فعالة للمعطيات الشخصية لا يقتصر فقط على سن القوانين، بل يتطلب أيضا تطوير آليات الوقاية الرقمية وتحديث البنيات التقنية وتعزيز الثقافة السيبرانية داخل المجتمع. وعليه نقترح التوصيات التالية:

- تعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني بما يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة والتهديدات الرقمية المستجدة.
- مراجعة بعض مقتضيات القانون رقم 09.08 بما ينسجم مع المعايير الدولية الحديثة لحماية البيانات، خاصة في ظل تنامي استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.
- تقوية دور اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من خلال توسيع صلاحياتها الرقابية والتحسيسية وتوفير الموارد التقنية والبشرية الكفيلة بأداء مهامها بفعالية.
- دعم استعمال تقنيات التشفير والتوقيع الإلكتروني داخل الإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة لتعزيز أمن المعاملات الرقمية والحد من مخاطر الاختراق وتسريب المعطيات.
- تكثيف برامج التوعية والتحسيس بالأمن الرقمي لفائدة الأفراد والمؤسسات، ونشر الثقافة القانونية المرتبطة بحماية الحياة الخاصة والخصوصية الرقمية.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية وتبادل الخبرات التقنية والمعلوماتية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود.
- تشجيع البحث العلمي الأكاديمي في مجالات الأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية، وربط الجامعة بالتطورات الرقمية والقانونية الحديثة.

### ❖ المراجع المعتمدة

أولا: الكتب

243 رانيا عبد المنعم عبد الحميد، الأمن السيبراني وحماية الحق في الخصوصية الرقمية "الضوابط والتحديات" ص 2025 ص 233.

- خالد ممدوح إبراهيم، أمن الجريمة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
  - خالد عثمان، مكافحة الجريمة المعلوماتية في ضوء التشريع المغربي، مجلة العلوم الجنائية، العدد الأول، 2014.
  - رانيا عبد المنعم عبد الحميد، "الأمن السيبراني وحماية الحق في الخصوصية الرقمية: الضوابط والتحديات"، 2025.
- ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية
- إيمان التيس، التجارة الإلكترونية وضوابط حماية المستهلك في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، 2014-2015.
  - حسن الحافظي، الحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي بين التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، 2017-2018.
  - سكيمة بن الشيخ، الأمن القانوني المعلوماتي، رسالة ماستر في القانون الخاص، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2014-2015.
  - عبد المجيد كوزي، الحماية القانونية للبيانات والمعطيات ذات الطابع الشخصي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 2014-2015.
  - عدنان الزرزوري، مكافحة الإرهاب المعلوماتي، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، 2017-2018.
  - علي أرحال، حماية المعطيات الشخصية بالمغرب: دراسة تحليلية ومقارنة، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2018-2019.
  - لحسن عالي، حماية المعطيات الشخصية بين القانوني والمؤسسي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، 2021-2022.
- ثالثا: المقالات والدوريات
- لبنى الوزاني، "الرقابة القضائية على أعمال اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية"، مجلة القضاء، محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، العدد 2، 2018.
  - محمد جوهر، خصوصيات زجر الإجرام المعلوماتي، المجلة المغربية للقانون والاقتصاد والتدبير، العدد 52، 2006.
- رابعا: القوانين والظواهر والمراسيم
- ظهير شريف رقم 1.03.140 صادر في 26 ربيع الأول 1424 (28 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب.
  - القانون رقم 07.03 المتعلق بالإخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات.
  - ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية عدد 5711 بتاريخ 23 فبراير 2009.
  - القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.
  - ظهير شريف رقم 1.20.100 صادر في 16 جمادى الأولى 1442 (31 دجنبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، الجريدة الرسمية عدد 6051 بتاريخ 11 يناير 2021.
  - القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.
  - مرسوم رقم 2.11.508 صادر في 22 شوال 1432 (21 شتنبر 2011) بإحداث اللجنة الاستراتيجية لأمن نظم المعلومات، الجريدة الرسمية عدد 5987 بتاريخ 25 شتنبر 2011.
  - مرسوم رقم 2.10.84 صادر في 21 ربيع الثاني 1431 (7 أبريل 2010) بتحديد اختصاصات المديريات المركزية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني.
  - مرسوم رقم 2.20.293 بتاريخ 24 مارس 2020 المتعلق بإعلان حالة الطوارئ الصحية.
  - منشور رقم 3-14 بتطبيق التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، صادر في 10 مارس 2014.
- خامسا: التقارير

• تقرير حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في إطار قطاع الأمن بالمغرب، مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية.

سادسا: القرارات القضائية

• قرار محكمة النقض عدد 83 صادر بتاريخ 8 فبراير 2023 في الملف التجاري عدد 2021/1/3/1717.

سابعا: المراجع الأجنبية

- Loi n° 90-1170 du 29 décembre 1990 sur la réglementation des télécommunications, République française.
- Bonawitz K., "Towards Federated Learning at Scale: System Design", *arXiv preprint*, 2019.
- Palle R.R & Kathala K.C.R., "Privacy-Preserving AI Information Security", Berkeley CA Press, 2024.

# مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1<sup>er</sup> - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن  
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -  
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

## مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

|                    |                            |                      |                           |
|--------------------|----------------------------|----------------------|---------------------------|
| القانون الجنائي    | قانون الأسرة وعلوم الفقه   | قانون المال والأعمال | الرقمنة والذكاء الاصطناعي |
| القانون الرياضي    | الشغل والحماية الاجتماعية  | العقار والتعمير      | المساطر الإجرائية         |
| القانون الدستوري   | القانون الإداري            | القانون الدولي       | القانون البيئي            |
| الدراسات بالفرنسية | الإدارة الصحية بالإنجليزية | الدراسات بالإنجليزية | العلوم السياسية           |

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول  
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

## الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية  
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة  
أكبر قاعدة بيانات للمجلات  
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية  
بوفر معلومات موثوقة عن  
المجلات والناشرين في  
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر  
وأوسع قواعد المعلومات  
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات  
المرجعي العربي  
Arab Citation &  
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)  
يستخدم لمحايل المحتوى  
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق  
الأنشطة البحثية والعلمية  
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع  
وفهرسة المعلومات البحثية  
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف  
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي  
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما  
وبقضا ونقشها واناحة  
لستخدامها



معتمدة من طرف  
HAL SCIENCE  
الخزينة البيفية الفرنسية  
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية  
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع  
الاستشادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة  
وتقييم المجلات العلمية وفق  
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول  
إلى الكتب والأبحاث والوثائق  
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة  
المصادر والمراجع  
العلمية



منظمة ISSN لترقيم  
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات  
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر  
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات  
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء  
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث  
وتحليلها وتوفرها الباحثين  
حول العالم



منصة تساهل الأبخن واعناء مية  
التدريسين في اكتنتاش المجلات  
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبنوز  
الوصول إلى المجلات المجلات  
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي  
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية  
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية  
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP  
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة  
المجلات الأكاديمية والبحثية  
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف  
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر  
منح كل رابط رقماً تعريفيًا فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى  
الأبحاث والبيانات المفتوحة  
المتوفرة من مصادر متعددة



**ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية**  
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،  
وتوفر معلومات بيلوغرافية دقيقة حول المجلات  
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،  
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام  
العلمي والتقني



مؤسسة  
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة  
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية  
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291  
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية  
تصدر عن جامعة  
الحسن الأول  
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

### مجلة القانون والأعمال الدولية

|                       |                                                                                                                                                           |
|-----------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الإيداع القانوني      | : ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018                                                                                                                            |
| ملف الصحافة           | : 05 / 2017 ص                                                                                                                                             |
| الطبع                 | : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط<br>شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب                                 |
| المدير المسؤول        | : الدكتور مصطفى الفوري                                                                                                                                    |
| الهاتف                | : 00212-6-87-40-65                                                                                                                                        |
| البريد الإلكتروني     | : <a href="mailto:Mforki22@gmail.com">Mforki22@gmail.com</a>                                                                                              |
| الموقع الرسمي للمجلة  | : <a href="http://www.droitentreprise.com">www.droitentreprise.com</a><br><a href="http://doi.org/10.63585/VLQV1532">http://doi.org/10.63585/VLQV1532</a> |
| رابط DOI لهذا الاصدار |                                                                                                                                                           |

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

# مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



## إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات  
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

## المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

## نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

## الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

## الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

## روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : [www.droitentreprise.com](http://www.droitentreprise.com)



صفحة المجلة : [www.facebook.com/droitentreprise](https://www.facebook.com/droitentreprise)



البريد الإلكتروني : [MFORKI22@GMAIL.COM](mailto:MFORKI22@GMAIL.COM)



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول  
UNIVERSITÉ HASSAN 1<sup>ER</sup>

# هيئة تحرير المجلة

## قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

## القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





# هيئة تحرير المجلة



## القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

## القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

## قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



# هيئة تحرير المجلة

## قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

## القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

## القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

## القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

## العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

## الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





# الهيئة الاكاديمية و النشر



## مجلة القانون والأعمال الدولية

د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام

د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص

د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام

د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية

د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام

د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة

ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي

ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص

ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر

مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري - ممثل المجلة في العراق

ذ. عادل عبد الله عزيز

مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس

أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علا - كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -

رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -

ممثل المجلة في موريتانيا

د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص

د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com

مجلة  
القانون والأعمال  
الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات  
و الابحاث في مختلف فروع القانون

|     |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 28  | الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة<br>الدكتورة: خلود محمد النجاوي<br>عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة                                                                                                                                                   |
| 46  | الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني<br>الدكتور: نزار حمدي قشطة<br>رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)<br>المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي<br>محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) |
| 68  | التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي<br>الدكتور: يونس مليح<br>أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية<br>عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية                        |
| 82  | الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية<br>الدكتور: خالد عبد الله الزعابي<br>عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي                                                                                                                                                          |
| 94  | أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة<br>الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر<br>أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة                                                                                                                                         |
| 111 | حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي<br>دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا<br>الباحث : علي حمود حمدان النعيمي<br>عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة                                                                                                      |
| 130 | الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة<br>الدكتورة: سميرة أصبان<br>دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء                                                                                                                                                                                          |
| 142 | حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري<br>الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد<br>باحث متخصص في العلوم القانونية                                                                                                                                                |
| 158 | الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات<br>الدكتورة: نبيلة الغشيم<br>دكتوراه في القانون الخاص                                                                                                                                                                                                                                                  |

|     |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 167 | إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية<br>المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني<br>عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة<br>والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي                                                                                                                              |
| 188 | حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية<br>الباحثة : حسناء الشقوري<br>باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي                                                                                                                                                                       |
| 204 | التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة<br>الباحثة: مشاعل عابد الحربي<br>طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية                                                                                                                                                                 |
| 233 | الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية<br>الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي<br>باحث متخصص في العلوم القانونية                                                                                                                                                                                                                                              |
| 252 | الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات<br>الباحث: رضوان النكادي<br>باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس<br>الباحث يوسف الإدريسي<br>باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس<br>تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي<br>أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة |
| 265 | قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية<br>الباحثة فرح الزوجال<br>باحثة بسلك الدكتوراه<br>القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة                                                                                                                                                                                                         |
| 279 | توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية<br>الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل<br>أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز                                                                                                                                                                                  |
| 304 | رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح<br>الدكتور : عبد الحميد اشتوك<br>دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -                                                                                                                                                                             |
| 319 | أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024)<br>الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت<br>باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة                                                                                                                                                                                                                |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |     |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية<br>الباحث: أيوب بنقاسم<br>طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص<br>جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال -<br>مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد<br>تحت إشراف الدكتور: علال فالي<br>أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.                                                   | 334 |
| عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية -<br>الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة<br>طالبة باحثة بسلك الدكتوراه                                                                                                                                                                                                                                                                                  | 343 |
| ● محور قانون المال و الأعمال                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |     |
| الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030<br>الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي<br>أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة<br>جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية                                                                                                                                                              | 365 |
| رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة<br>الدكتور: العالم الحسن عالي<br>أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط                                                                                                                                                                                                                                                       | 375 |
| الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني<br>الدكتور: فيصل موسى الحباري<br>أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن<br>الدكتور: علي محمد الزعبي<br>أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن                                                                                                  | 385 |
| الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية)<br>الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري<br>أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر<br>الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن<br>أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين<br>الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج<br>أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر | 401 |
| دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة<br>الدكتور: مولاي أحمد سالم<br>أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا                                                                                                                                                                                                                                                                                             | 419 |
| البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية<br>الدكتورة: إيمان التيس<br>أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس                                                                                                                                                                                                                   | 435 |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |     |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك<br>الدكتور: جمال حميدا<br>دكتور في القانون الخاص                                                                                                                                                                                                                                                 | 441 |
| مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي<br>الباحثة: غيثة الدريوش<br>طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط<br>تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية<br>أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط | 451 |
| آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي<br>الباحث: عبد المجيد زيان<br>باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء                                                                                                         | 461 |
| خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة<br>الباحث: ادوحسين المحفوظ<br>باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير                                                                                                                                       | 475 |
| فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي<br>الباحث: عبد العالي الزنافري<br>طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة                                                                                                                   | 489 |
| الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية<br>الدكتورة نهال اللواح<br>أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة<br>الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال<br>رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي                                                                                                                 | 503 |
| مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة<br>الباحثة : منار محمد الغامدي<br>باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز<br>تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير<br>أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز                      | 508 |
| حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي<br>الباحثة : عفاف صبار<br>طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش                                                                                                                                                                                                                            | 544 |
| أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية<br>الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى<br>باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال                                                                                                                                                                | 556 |

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

|     |                                                                                                                                                                                                                       |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 577 | حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية<br>الدكتورة: سناء المتدين<br>أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة |
| 588 | منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية<br>الباحث: بلال جبر خميس عماد<br>محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة                                                                   |
| 601 | منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية<br>الباحث: عبد الإله ذهبي<br>طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب                               |
| 621 | فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر)<br>الباحث: عمرو زهير محمود نوفل<br>باحث في العلوم الشرعية والإسلامية                                                             |

• محور القانون الجنائي

|     |                                                                                                                                                                                                |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 638 | الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة<br>الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي<br>عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة                           |
| 658 | المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية<br>الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج<br>الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء         |
| 714 | التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23<br>الدكتورة: سكينه غزاوي<br>دكتورة في القانون الخاص<br>أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات      |
| 727 | سرقة القوى المحرزة<br>الباحث نور الدين طارق الرجبي<br>باحث بسلك الدكتوراه                                                                                                                      |
| 742 | المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال<br>الباحث: الجازي الكبيسي<br>كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر                                                                          |
| 757 | دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية<br>الباحث: المهدي لهبي<br>باحث بسلك الدكتوراه<br>كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط |

|                                      |                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
|--------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 764                                  | المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية<br>الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب<br>شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط                                     |
| 781                                  | مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد<br>الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله<br>جامعة لوسيل - دولة قطر                                                                                                          |
| 795                                  | الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر<br>الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي<br>باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية                                                                                                                                                      |
| 808                                  | دور النيابة العامة في جرائم الشيك<br>الباحث: هشام حدادي<br>باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس                                                                                                                                          |
| • محور القوانين المسطرية و الاجرائية |                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| 825                                  | الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي)<br>الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي<br>عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة<br>وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة |
| 837                                  | مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي<br>- دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة -<br>الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله<br>دكتور في القانون الخاص                                                                                           |
| 853                                  | إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني<br>الدكتور: أمحمد الأحمد<br>دكتور في العلوم القانونية والسياسية<br>أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي                                                               |
| 867                                  | نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب<br>الدكتور: عجان عزيز<br>دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية                                                                                                                                                                   |
| 887                                  | الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة<br>الباحثة: تمارا سعد مغامس<br>باحثة بسلك الدكتوراه<br>تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان                                                                                                |
| 907                                  | التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية.<br>الباحثة: دعاء الشلي<br>باحثة بسلك الدكتوراه                                                                                                                                           |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |      |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني<br>الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل<br>دكتور في القانون الخاص                                                                                                                                                                                                                        | 919  |
| سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية<br>"دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني"<br>الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد<br>الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية<br>وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.                                                    | 931  |
| • محاور قانون العقار و التعمير                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |      |
| التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة<br>الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم<br>كلية القانون - جامعة الأمير سلطان                                                                                                                                                                                             | 959  |
| الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني<br>الدكتور: محمد الأمين أحمد<br>أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط                                                                                                                                                                                                                                                                      | 980  |
| دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية<br>الدكتور: عبد الهادي رشدي<br>دكتور في الحقوق<br>عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية<br>أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب                                                                                                                  | 997  |
| توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90<br>الباحث: الحسن أندوري<br>باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس<br>الدكتورة: ابتسام علمي<br>أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس                                        | 1031 |
| القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية<br>الباحثة: كوثر الغزال<br>طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس<br>الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي<br>أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس | 1047 |
| تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها<br>الباحث: سفيان شايب<br>باحث بسلك الدكتوراه<br>كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط                                                                                                                                                                                                | 1065 |

|      |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
|------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1083 | <p><b>المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة</b></p> <p><b>الباحث: مصطفى بن لغريسي</b></p> <p>طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس</p> <p><b>الدكتور: عبد العالي لعديري</b></p> <p>أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس</p>                                                             |
| 1094 | <p><b>المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون</b></p> <p><b>الباحثة: إيمان فضلي</b></p> <p>طالبة باحثة بسلك الدكتوراه</p> <p>كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء</p> <p>مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD)</p> <p>محامية بهيئة المحامين بسات</p>                           |
|      | <p>• <b>محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية</b></p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
| 1110 | <p><b>اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟</b></p> <p><b>الدكتورة: نادية المشيشي</b></p> <p>أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط</p>                                                                                                                                                               |
| 1122 | <p><b>كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية)</b></p> <p><b>الدكتور: رشيد الزعيم</b></p> <p>دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا</p>                                                                                                                                    |
| 1134 | <p><b>مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل</b></p> <p><b>الباحثة : شيماء الجباري الحسني</b></p> <p>باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء</p> <p><b>الدكتورة: ابتسام بلحداد</b></p> <p>أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء</p>  |
| 1146 | <p><b>التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث</b></p> <p><b>الباحثة : آسيا القواسمي</b></p> <p>باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية</p> <p><b>الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد</b></p> <p>أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية</p> |
| 1159 | <p><b>أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة</b></p> <p><b>الباحث: رائد خميس محمود حماد</b></p> <p>متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة</p>                                                                                                                                                                                                                   |
| 1180 | <p><b>دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية</b></p> <p><b>الباحث: عياد باتي</b></p> <p>باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال</p> <p>مفتش الشغل من الدرجة الثانية</p>                                                                                                                           |

|                        |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1192                   | مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل<br>الدكتورة : وسيلة جلال<br>دكتورة في القانون الخاص                                                                                                                                                                                                                                                     |
| 1205                   | مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي<br>الباحث: مراد البورقادي<br>باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس -<br>متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية                                                                                     |
| ● محور القانون الرياضي |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| 1215                   | تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية<br>الدكتور: محمد الحليمي<br>دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش                                                                                                                                                                                                                                            |
| 1231                   | حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة<br>الدكتور: يوسف أبويعقوب<br>دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان<br>الدكتورة: أحلام عليمي<br>أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي<br>رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية |
| 1241                   | مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23<br>الدكتور: حميد اسليماني<br>دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا                                                                                                                             |
| ● محور القانون البيئي  |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| 1258                   | قراءة في القوانين البيئية بالمغرب<br>الدكتور: وليد حديديوي<br>دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء                                                                                                                                                                                                                                                     |
| 1269                   | الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية"<br>الدكتور المصطفى حيان<br>دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش<br>أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب                                                                                                                                                         |
| محور القانون الدولي    |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| 1282                   | مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً)<br>الدكتور موسى محمد مصباح<br>استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان                                                                                                                                                                                              |
| 1298                   | الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة.<br>الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي<br>باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.                                                                                                                                                                                       |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |      |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر<br>الدكتور سيف محمد سيف السويدي<br>عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي<br>بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر<br>عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي                                                                                                                                                           | 1320 |
| أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا<br>الباحثة : ليلي اليحيوي<br>باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط                                                                                                                                                                                                                                         | 1342 |
| المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب)<br>الباحث : إبراهيم النوحى<br>باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية<br>كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية                                                                                                  | 1359 |
| النزاع في منطقة الأحواز (إيران)<br>الباحثة / بدور آل خليفة<br>طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر<br>بإشراف الدكتور / محمد اوريا                                                                                                                                                                                                           | 1373 |
| الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي<br>الباحث : بدر بتال العتيبي<br>باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة<br>حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة                                                                                                                                                  | 1387 |
| <b>• محور القانون الإداري</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |      |
| هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟<br>من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026<br>الدكتور مصطفى الفوركي<br>دكتور في القانون الخاص                                                                                                                                                                               | 1407 |
| المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي<br>الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري<br>الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل                                                                                                                                                                                                                                | 1428 |
| وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة<br>المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي<br>رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد<br>المحامي الدكتور رجب محمد ندا<br>رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر<br>الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض<br>أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد<br>كلية القانون جامعة اوروك -بغداد | 1449 |

|                                |                                                                                                                                                                                                                                           |
|--------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1467                           | "التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي"<br>الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم<br>أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية                                                                  |
| 1487                           | "البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية<br>الدكتور: فهد فيلالي،<br>دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله<br>إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية                 |
| 1508                           | دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال<br>الدكتور هشام عميد<br>دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات                                                                               |
| 1524                           | سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي<br>الدكتور سيد محمد محمد فاضل<br>أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا                                                                                                      |
| 1535                           | التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17<br>الدكتور محمد علالي<br>دكتور في القانون الاقتصادي<br>أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير |
| 1561                           | العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب<br>الدكتور إبراهيم بنفراج<br>أستاذ زائر بجامعة ابن زهر                                                                                                                                         |
| 1581                           | المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية<br>الدكتور : محمد أحتيتيش<br>دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس                                                    |
| 1596                           | تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة<br>الدكتور عبد القادر يوسف شامخ<br>أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط                                                      |
| 1609                           | الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب<br>الباحثة : جهان المليح<br>طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا                                                                                   |
| <b>• محور القانون الدستوري</b> |                                                                                                                                                                                                                                           |
| 1626                           | حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة<br>الدكتور الطاهر ولد أحمد<br>أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط                                                                                                            |
| 1641                           | أسس الملكية الدستورية في المغرب<br>الدكتور سيد محمد محمد فاضل<br>أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط                                                                                                                                      |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |      |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني<br>الباحثة : مرام عوض عامر نصار<br>باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام<br>بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية<br>(فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية                                                                                                                                             | 1650 |
| من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي<br>الدكتور : أنوار التازي<br>دكتور في القانون العام والعلوم السياسية<br>جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء                                                                                                                                                                                                                                                               | 1673 |
| • محور العلوم السياسية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |      |
| اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة -<br>الدكتور : محمد سكي<br>أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط<br>باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا                                                                                                                                                           | 1688 |
| الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب"<br>الباحثة : الزهرة اباحني<br>طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط<br>كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا                                                                                                                                                                                      | 1710 |
| • محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |      |
| <b>Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA)</b><br><b>Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis</b><br>Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa,<br>Kingdom of Saudi Arabia                                                                                                                                             | 1724 |
| <b>Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip</b><br><b>Yousef. M. A. Alghoul</b><br>Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan<br>Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza, | 1749 |
| <b>Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance?</b><br><b>Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi</b><br><b>Danışman:</b><br><b>Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL</b><br><b>İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ</b><br><b>ULUSLARARASI İLİŞKİLER</b><br><b>Öğrenci:</b><br><b>Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA</b>                                                    | 1771 |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |      |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| <p><b>Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations.</b><br/><b>Saleem Isaaf Alazab</b><br/>1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan.<br/>dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: <a href="https://orcid.org/0009-0001-0544-620X">https://orcid.org/0009-0001-0544-620X</a>.</p> <p><b>Ali Ahmad Alzubi</b><br/>1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan.<br/>alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: <a href="https://orcid.org/0009-0005-6602-101X">https://orcid.org/0009-0005-6602-101X</a>.</p> <p><b>Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani</b><br/>1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan,<br/>Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: <a href="https://orcid.org/0009-0007-8849-8470">https://orcid.org/0009-0007-8849-8470</a>.</p> <p><b>Wael Hakam Qutishat</b><br/>Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1<br/>wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: <a href="https://orcid.org/0009-0006-8843-5368">https://orcid.org/0009-0006-8843-5368</a>.</p> | 1804 |
| <p><b>Concept of Ambiguity in Law and Language</b><br/><b>First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER</b><br/>PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan.<br/>Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433.<br/>E-mail : eljaili_net@yahoo.com</p> <p><b>Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama.</b><br/>Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            | 1815 |
| <p>• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |      |
| <p><b>Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine</b><br/><b>Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya</b><br/>Health consultant<br/>PhD Health Management</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | 1883 |
| <p><b>The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip</b><br/><b>Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha</b><br/>- MOH - Gaza - PhD in Health Management</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | 1909 |
| <p><b>محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية</b></p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |      |
| <p><b>La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application</b><br/><b>Dr. Samir ABAKIL</b><br/>Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport<br/>Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | 1935 |
| <p><b>L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION</b><br/><b>Pr. Lamyae SAHRANE</b><br/>Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia<br/>Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation<br/><b>Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE</b><br/>Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia<br/>Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation<br/>Université Hassan II Casablanca - MAROC</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      | 1949 |
| <p><b>Le financement participatif : Apports et risques</b><br/><b>DR . Mohamed KELLATI</b><br/>Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | 1964 |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |      |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 :<br>transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire<br>Youssef Latrach<br>Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès                                                                                                               | 1973 |
| La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites<br>Dr. Chaimaa MAROUFI<br>Docteure en droit privé                                                                                                                                                                                                                                                     | 1989 |
| L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN<br>Dr. Badre FASSI FIHRI<br>Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès                                                                                                                                                                                                      | 1999 |
| La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine<br>Dr. Brahim NAITOUGARZ<br>Docteur et chercheur en droit international et relations internationales                                                                                                                                                                                                                          | 2007 |
| Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée<br>Dr. Salma KADIRI ALAOUI<br>Docteure en sociologie des organisations<br>Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc                                                                                                                                        | 2021 |
| La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français<br>Dr. Siham LAKBOUCHI<br>Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC<br>Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock                                                                                                                            | 2032 |
| La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain<br>Dr. Asseya ABLI<br>Docteure en droit                                                                                                                                                                                                                                                                  | 2041 |
| LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES,<br>DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES<br>Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe<br>Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi<br>Mohamed Ben Abdellah, Fès<br>Encadrée par M. Abdellah MARGHICH<br>professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté | 2058 |
| Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques<br>El Alaoui Mohammed<br>Doctorant<br>Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès<br>Laboratoire : Droit et Développement<br>Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ                                                                       | 2069 |
| L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et<br>perspectives pour le système marocain<br>EHIRI NAAMA<br>Faculté des sciences de l'éducation - Rabat<br>Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat                                                                       | 2079 |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |      |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|
| <p><b>La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires</b></p> <p><b>Abir OMRI</b><br/>Doctorante-chercheuse<br/>Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât<br/><b>Pr. Soumaya AKKOUR</b><br/>Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât</p>                        | 2094 |
| <p><b>La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé</b></p> <p><b>ELAMIM Abdelouahed</b><br/>Doctorant-chercheur<br/>Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | 2112 |
| <p><b>L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique.</b></p> <p><b>AZEDDINE TANOUCHE</b><br/>Doctorant chercheur en droit privé<br/>Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société<br/>Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès</p>                                                                                                                                | 2126 |
| <p><b>La loi n° 58.25 relative à la procédure civile</b><br/><b>Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre</b></p> <p><b>EL BAIR Ali</b><br/>Doctorant-chercheur<br/>Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât<br/>Laboratoire de Droit des Affaires</p>                                                                                                                                                                                                      | 2135 |
| <p><b>L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance</b><br/><b>La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile</b></p> <p><b>Doctorant-chercheur MEHDI Nordin</b><br/>Doctorant en droit privé<br/>Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi<br/>Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR<br/>Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com</p> | 2145 |
| <p><b>La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence</b></p> <p><b>Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI</b><br/>Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia<br/><b>Pr. Ahmed ALLALI</b><br/>Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia</p>                                                                                                                                                                           | 2170 |

## كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



## إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورا.



## إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 ( 130 بحثًا )



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

## الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

|                                                                                                        |                                                                                                   |                                                                                                    |                                                                                                       |                                                                                                      |                                                                                                        |                                                                                                          |                                                                                                       |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <br>السودان<br>5    | <br>قطر<br>7   | <br>الأردن<br>8 | <br>موريتانيا<br>8 | <br>السعودية<br>9 | <br>الإمارات<br>9 | <br>فلسطين<br>13    | <br>المغرب<br>89 |
| <br>ساحل العاج<br>1 | <br>تركيا<br>1 | <br>مصر<br>1    | <br>البحرين<br>1   | <br>اليمن<br>1    | <br>العراق<br>2   | <br>سلطنة عمان<br>2 | <br>لبنان<br>3   |

| عدد الأبحاث | محاور الإصدار رقم 66                                     |
|-------------|----------------------------------------------------------|
| 20          | محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي                           |
| 15          | محور قانون المال والأعمال                                |
| 4           | محور قانون الأسرة وعلوم الفقه                            |
| 10          | محور القانون الجنائي                                     |
| 8           | محور المساطر الإجرائية                                   |
| 8           | محور العقار والتعمير                                     |
| 8           | محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية                     |
| 3           | محور القانون الرياضي                                     |
| 2           | محور القانون البيئي                                      |
| 7           | محور القانون الدولي                                      |
| 12          | محور القانون الإداري                                     |
| 4           | محور القانون الدستوري                                    |
| 2           | محور العلوم السياسية                                     |
| 6           | محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية                 |
| 2           | محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية |
| 19          | محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية                   |
| 130 بحثًا   | المجموع                                                  |